

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٤٦**

الجمعة، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيد دوكلوس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد لويتسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277)

1812768 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/394، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/277، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الصين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا مؤيدا ولم يعترض عليه أي عضو، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي بعثة حفظ سلام كان ينبغي أن تنجز مهمتها منذ وقت طويل. إنها بعثة بدأت قبل ٢٧ عاما تقريبا اليوم. وهي بعثة كان الهدف منها المساعدة على في تحقيق غرض محدد – وهو غرض لم يتم تحقيقه بعد. وهذا ليس خطأ البعثة. وواقع الأمر أننا، على مجلس الأمن، قد أتحنا المجال لانزلاق الصحراء الغربية لتصبح مثالا نموذجيا على النزاع المجمد. والبعثة هي مثال نموذجي لبعثات حفظ السلام التي لم تعد تخدم غرضا سياسيا.

لذلك، اتبعت الولايات المتحدة هذا العام نهجا مختلفا تجاه تجديد ولايتها. ويتمثل هدفنا في بعث رسالتين. الأولى هي أنه لا يمكن أن يكون هناك المزيد من سير الأمور على النحو عندما يتعلق الأمر بالبعثة والصحراء الغربية. والثانية هي أن الوقت قد حان الآن لتقديم دعمنا – كامل دعمنا – للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، في جهوده الرامية إلى تيسير المفاوضات مع الطرفين.

تود الولايات المتحدة رؤية إحراز تقدم في نهاية المطاف في العملية السياسية التي تهدف إلى حل هذا النزاع. ولهذا قمنا بتجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، بدلا من سنة واحدة. وخلال الأشهر الستة المقبلة، نتوقع أن يعود الطرفان إلى طاولة المفاوضات وأن يتحاورا مع المبعوث الشخصي كولر. نأمل أيضا أن تعترف الدول المجاورة بالدور الهام والخاص الذي يمكن أن تضطلع به في دعم هذه العملية التفاوضية.

وتشدد الولايات المتحدة على ضرورة المضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ولا نزال نعتبر خطة المغرب للحكم الذاتي جادة وواقعية وذات مصداقية، وهي تمثل أحد النهج المحتملة لتلبية تطلعات شعب الصحراء الغربية إلى إدارة شؤونه في سلام وكرامة. وندعو الطرفين إلى إبداء التزامهما بحل سياسي واقعي وعملي ودائم أساس حل توفيقي من خلال استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية. ولا يجب للمواقف المتصلبة أن تقف في طريق التقدم.

وفي الوقت نفسه، نتوقع من جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار والامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تزعزع الاستقرار أو تهدد عملية الأمم المتحدة. إن إجراء تغييرات من جانب واحد على الوضع القائم على أرض الواقع لن يساعدنا على التوصل إلى حل دائم وسلمي. وسيكون من المؤسف إذ سعى أي شخص إلى اِجتزاء اللغة المستخدمة في التجديد من أجل تحقيق نصر سياسي. فالتوقعات واضحة. لقد حان الوقت كي نشهد إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، بعد ٢٧، عاما لوقف إدامة الوضع الراهن.

وقد كتب ذات مرة جون بولتون، مفكرا في عمله كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة:

”تبدو بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في طريقها إلى أن تصبح ذات وجود شبه دائم لأن لا أحد يستطيع التوصل إلى ما يمكن القيام به بشأنها.“

وختم كلامه قائلا: ”وهذا يمكن أن يستمر إلى الأبد“. وبعد أكثر من عقد من الزمن، ها نحن نجتمع مرة أخرى هنا في هذه القاعة، حيث ثبت أن تحذير السفير بولتون صحيحا. لقد اتخذ مجلس الأمن، بتجديد الولاية اليوم، خطوة نحو إنهاء هذه الدورة. وستتمثل الخطوة التالية في أنه علينا دعم المبعوث الشخصي كولر، والتأكد من أن تُستأنف في نهاية المطاف محادثات حقيقية وجوهرية. وإذا أخفقنا، فسنحتاج حينئذ إلى التمعن في عملنا ومسؤولياتنا عندما يحين موعد تجديد البعثة مرة أخرى في غضون ستة أشهر.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا جميعا نتابع التطورات الجديدة التي جرت خلال الأشهر القليلة الماضية المحيطة بمسألة الصحراء الغربية، والتقدم المحرز الذي لا يمكن إنكاره، وبدأنا نشهده نحو استئناف المفاوضات المباشرة بعد تعيين المبعوث الشخصي للأمين العام، الرئيس هورست كولر.

وفي هذا الصدد، كنا نود أن نصوت مؤيدين للنص الذي اقترحته الولايات المتحدة. لكن للأسف، لم تتم مراعاة النقاط التي أثيرت أثناء المفاوضات بشأن القرار لجعله أكثر توازنا ومحايدة. لقد كنا مرنين بالفعل في نهجنا، ومستعدين للدخول في مفاوضات حقيقية من أجل التوصل إلى التوافق في الآراء المنشود بشأن النص، إلا أننا لم نُعط الفرصة للقيام بذلك، حتى وإن كانت بعض تعليقاتنا، إن لم تكن كلها، قد تجسدت في النص المطروح للتصويت، ووضعت بالحبر الأزرق دون أن تمر من خلال إجراء الموافقة الصامتة. ولذلك، لم يكن لدينا أي خيار سوى الامتناع عن التصويت.

غير أننا، ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد من جديد على الدور الهام الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تقوم به، وسوف تقوم به في دعم المبعوث الشخصي للأمين العام في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. وما زلنا نحث الطرفين على مواصلة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة.

لقد كانت الحالة في الكركرات تبعث على قلق المجلس في الماضي، ونأمل ألا يقوض هذا التوتر المتبقي الجهود الجديدة المبذولة من أجل إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. إننا ندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار. وإذ نعرب عن قلقنا إزاء

التصريحات التي أطلقت مؤخرا وتدعو إلى التصعيد، فإننا نشدد على ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من حدة التوترات، وهو ما من شأنه أن يجعل من الصعب إيجاد بيئة مواتية لعملية السلام.

إن التطورات الأخيرة، التي ندركها جميعا، تجعل من الملح أن يدعم المجلس عمل المبعوث الشخصي. ويحدونا الأمل في أن تنطلق الجولة الخامسة من المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، سيتوقف إحراز أي تقدم مجد في عملية السلام على التعاون التام من الطرفين مع المبعوث الشخصي. ولذلك، نطلب إلى المجلس أن يتحاور مع الطرفين من أجل تعزيز مشاركتهما، وإبداء الإرادة السياسية اللازمة والتزامهما باستئناف المفاوضات المباشرة بحسن نية وبدون شروط.

كما نجدد التأكيد على الضرورة المطلقة بأن يمتنع مجلس الأمن عن الإدلاء بأي تصريح يمكن أن يقوض التزام الأطراف بعملية السلام. وكما قال المبعوث الشخصي مرارا وتكرارا، لا ينبغي للمجلس أن ينظر إليه على أنه مع هذا الجانب أو ذاك، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تيسير استئناف المفاوضات. إن ما حاولنا القيام به خلال المفاوضات هو تلبية هذا النداء، وبذل كل جهد ممكن لتحقيق التوازن في النص بحيث يتمكن المجلس من نقل الرسالة الصحيحة. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من القيام بذلك.

وأخيرا، نود أن نكرر التأكيد على موقف إثيوبيا الثابت وطويل الأمد المتمثل في تأييد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، من شأنه أن يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم يتمكن الاتحاد الروسي من تأييد القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). وتمثلت المشكلة الرئيسية في عملية الصياغة ولم يكن قرار الموافقة عليه شفافا أو ذا طابع استشاري. ونلاحظ، مع الأسف، أنه لم تجر مراعاة أي من التعليقات المبدئية والمبررة التي أبديناها مرارا للقائمين على الصياغة – بما فيها تلك التي لها طابع توافقي. كما أن سلسلة من المقترحات المفيدة التي قدمها الأعضاء الآخرون في المجلس لم تلق أي استجابة. ونتيجة لذلك، يبقى النص غير متوازن، وتعزز الحالة برمتها شكوكنا إزاء مسألة القائمين على الصياغة المخصصة لبلد محدد ذات الطابع غير الرسمي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لقد قررنا عدم عرقلة القرار لأننا قبلنا بقيمة استمرار العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ولكن لو صوتنا مؤيدين لكنا قد تخلينا عن موقفنا المبدئي دعما للأسس القائمة للتسوية، التي تستند، وفقا لقرارات مجلس الأمن، إلى لمبدأ الأساسي المتمثل في وجوب أن يكون أي نموذج للتسوية مقبولا للطرفين. وبدلا من ذلك، ينصب التركيز الرئيسي للقرار على فئات متناقضة ومهلهلة من قبيل التطبيق والواقعية، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام جميع أنواع التفسيرات التي فيها لبسٌ.

وسنظل عنصرا فاعلا ومحايدا ومتوازنا يستمر في الاتصالات مع جميع الأطراف الإقليمية التي نحتفظ معها بعلاقات تاريخية وودية. غير أنه يجب علينا أن نحذر من أنه يمكن أن يكون للوثيقة التي اعتمدت اليوم، خلافا لتوقعات مقدميها، تأثير سلبي على الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، من أجل إحياء العملية السياسية.

والمحاولات الرامية إلى تسريع العملية يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة أمر غير مقبول، ونحن لا نؤيد الجهود الرامية إلى تكليف البعثة بمهمة رصد حالة حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نفهم السبب إطلاقا وراء تضمن القرار فقرات بشأن جوانب عامة لحفظ السلام، على

الرغم من أن ذلك هو من اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، لم يكتمل بعد وضع معايير مرجعية لفعالية عمليات حفظ السلام – وبالمناسبة ينبغي لها أن تنطبق لا على الجيش والشرطة فحسب، بل أيضا على العناصر المدنية للبعثة، فضلا عن وحدات المقر التي تشرف عليهم. لماذا نحاول أن نستبق الأحداث؟

وفيما يتعلق بمبادرات الأمين العام من أجل توحيد ثقافة أداء حفظة السلام، لا نحن ولا البلدان الرئيسية المساهمة بقوات تعي تماما ما يستتبعه ذلك. ما هي، وكيف يمكننا أن نرحب بها في هذه المرحلة؟

كما أن النص يتضمن مجموعة من البنود التي لا نؤيدها، فهي تقوض الحيادية والنهج المتوازن لمجلس الأمن تجاه مسألة الصحراء الغربية. نحن مقتنعون بأن التغلب على الخلافات والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمسألة الصحراء الغربية لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السياسية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والصيغة النهائية يجب أن تكون مقبولة من كل من المغرب وجبهة البوليساريو، وتنص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار الإجراءات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. هذا هو المفهوم الرئيسي لدعم تحقيق التسوية في الصحراء الغربية. ومن غير المقبول محاولة الاستعاضة عنها بصيغة أخرى.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الأمم المتحدة وبعثتها يؤديان دورا مثبتا للاستقرار حصرا على أرض الواقع في تهيئة الظروف المفضية إلى استئناف الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو. ونحن بحاجة إلى تشجيع الجهود المشتركة الرامية إلى إطلاق العملية التفاوضية. فلنعمل على عدم البت في النتائج بدلا من الأطراف. وفي غضون نخشى من الفراغ الذي تعاني منه العملية السياسية، ويمكن أن يتم عدم تسوية الحالة في الصحراء الغربية من قبل مختلف القوى المتطرفة، الأمر الذي له أثر سلبي على الحالة العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). أود أن أشكر القائمة على الصياغة، الولايات المتحدة، على عملها وجهودها. إن القرار الذي اعتمدناه من فورنا يفتح أفقا. وينبغي أن يمكننا معا على منع أي خطر التصعيد، ودعم العمل الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والتشجيع على توليد زخم بناء للعملية السياسية.

قبل عشرة أيام، وفي ظل حالة من التوتر على أرض الواقع، اجتمعنا في مشاورات مع الممثل الخاص كولن ستيوارت. وشجعنا على بعث رسالة واضحة لمنع أي تصعيد. واعتماد القرار يستجيب لهذا النداء من خلال مساعدة الحالة على أرض الواقع في العودة إلى الحياة الطبيعية بحيث يمكن إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية.

أود أن أكرر التأكيد على دعمنا الكامل للبعثة، التي تؤدي عملا متميزا على أرض الواقع لا غنى عنه في رصد احترام وقف إطلاق النار، وفي كفالة استقرار المنطقة لسنوات. إن دور القوة أساسي. وتجب المحافظة على الوسائل المتاحة لها. وفي هذا الصدد، فإن تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر فحسب، وهو الأمر الذي يسعى إلى إبقاء مجلس الأمن متأهبا دعما للعملية السياسية، يجب أن يكون إجراء استثنائيا. وينبغي أن نكفل ألا يؤثر ذلك على إدارة مواردها والتخطيط لها. ومن شأن الحفاظ على إطار سنوي كفالة استقرار عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، من المهم جدا أن يتوحد موقف أعضاء المجلس. وكما شهدنا في السنوات الأخيرة، نحن بحاجة إلى دينامية بناءة لدعم زخم جديد في العملية السياسية. وتلك الدينامية التي ظلت مستمرة منذ عدة أشهر، هي أمر أساسي. ولذلك، أود أن أؤكد مجددا على دعمنا الكامل للعملية السياسية تحت رعاية الأمين العام وبتيسير من مبعوثه الشخصي، السيد هورست

كولر، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية.

ونأمل أن يشجع تجديد الولاية على تعزيز تلك الدينامية والجهود الجادة والصادقة الرامية إلى دفع العملية وفقا للمعايير التي حددها مجلس الأمن. إن الحوار الذي بدأ في الأشهر الأخيرة بفضل الاجتماعات التي نظمها المبعوث الشخصي تتيح فرصا في هذا الصدد. ونأمل أن ينجح.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت السويد مؤيدة القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي اتخذ اليوم، بسبب دعمنا لتطلع الأمين العام إلى إعادة إطلاق العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وإيماننا الراسخ بأن ذلك يجب أن يكون أولويتنا الرئيسية. وفي الواقع، فإن هدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان وينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، لا يزال صالحا مثلما كان دائما. وقد حان الوقت لتحويل تلك الرؤية إلى واقع.

أولا، يتيح القرار فرصة للخروج من المأزق السياسي الذي ابتليت به مسألة الصحراء الغربية على مدى عقد من الزمن. فعلى مدى سنوات عديدة، أقر مجلس الأمن بأن الوضع الراهن غير مقبول. ومع ذلك، كان هناك افتقار إلى الإرادة السياسية للمضي قدما بالعملية السياسية. ونعتقد أن القرار يشير إلى أن بقاء الأمور على حالها لم يعد خيارا.

ثانيا، يؤكد القرار دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي تضطلع بدور رئيسي في بيئة مليئة بالتحديات. كما يدعم الجهود التي يبذلها الرئيس هورست كولر، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. ومنذ تعيينه، فقد أبهرنا جميعا بتفانيه ومعرفته وخبرته.

ثالثا، يوضح القرار أن لا بد أن تشارك النساء والشباب مشاركة كاملة في العملية السياسية وأن يكون لهم دور مفيد في هذا الصدد.

رابعا، يدعو القرار الدولتين المجاورتين، إلى تقديم إسهامات هامة في العملية السياسية وإلى زيادة مشاركتهما في عملية التفاوض؛

خامسا، يشجع القرار الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما يسلط الضوء على محنة اللاجئين الصحراويين، وعدم كفاية التمويل، والمخاطر المرتبطة بخفض المساعدة الغذائية. ويحث القرار المجتمع الدولي على تقديم المزيد من التمويل لهذا الغرض.

وأخيرا، فإن القرار يشجع بقوة على تعزيز تعاون الطرفين مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القيام بزيارات إلى المنطقة، إذ لم تجر أي زيارة منذ عام ٢٠١٥.

وبناء على ذلك، هناك عناصر جديدة في القرار فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من الطرفين التي نجدها تفتقر إلى التوازن ولا تجسد التطورات على أرض الواقع. ويجب إعادة تقييم الحالة بشكل صحيح بعد ستة أشهر، عندما سيستعرض مجلس الأمن مرة أخرى ولاية البعثة.

أما بخصوص الأسلوب، وكما يعلم الأعضاء، فإننا نعتقد أن المجلس يكون دائما أقوى عندما يتكلم بصوت واحد. نحن نسعى إلى الوحدة ليس من أجل الوحدة، بل لأن قراراتنا سيكون صداها أقوى. ولو نُظر في الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود، وكانت بسيطة نسبيا، لكنا قد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن القرار.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا تصعيدا في الخطاب والتوترات على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان التحلي بضبط النفس وتجنب اتخاذ الإجراءات الاستفزازية. ونحثهم على التهدئة وإعادة توجيه انتباههم نحو تعزيز العملية السياسية.

نحن بحاجة إلى حل واحدة من أكثر النزاعات الطويلة الأمد المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، ومعالجة محنة

شعب الصحراء الغربية نهائيا. إن الرؤية المتمثلة في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره، تبدو الآن في المتناول أكثر.

وعلى الرغم من أوجه القصور في النص، نعتقد أن القرار يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح صوب استئناف عملية التفاوض. وليس ثمة شك في أن الكثير من العمل الشاق لا يزال قائما، ولا سيما بالنسبة للطرفين اللذين سيواجهان خيارات صعبة في المستقبل. ومن أجل المضي قدما بالعملية السياسية، يتعين على الطرفين تجديد التزامهما بروح من الواقعية والتوافق.

لديهما الآن فترة مدتها ستة أشهر لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية. ونأمل أن يضطلعا بهذه المسؤولية الهامة.

لقد وجهنا اليوم إشارة واضحة مفادها أن صبر المجلس لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، ويجب استخلاص الاستنتاجات المناسبة في حالة عدم إحراز التقدم. وفي هذا الصدد، نلاحظ بأن جميع الحلول الممكنة يجب أن تظل مطروحة على الطاولة، بما في ذلك إجراء استفتاء حر وعادل.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن تقديرها لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، الملتزمة بتنفيذ ولاية المجلس بجدية وبذلت جهودا للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. إننا نؤيد تمديد ولاية البعثة ونؤيد مواصلتها القيام بدور بناء في البحث عن حل لمشكلة الصحراء الغربية.

إن الحالة في الصحراء الغربية حالة معقدة. وتتمثل الأولوية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتهيئة ظروف مواتية لاستئناف العملية السياسية. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يظل موحدا ويتكلم بصوت واحد. خلال المفاوضات، تم اقتراح تعديلات. وكان ينبغي أن يمنح المجلس مزيدا من الوقت للتوصل إلى توافق في الآراء. إن اتخاذ إجراء متسرع بشأن مشروع لا يزال محل خلافات، يؤثر على وحدة أعضاء المجلس. وتعرب الصين عن أسفها لأن القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) لم يستوعب مخاوف الأطراف المتضررة بشكل كامل، ووجدت نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت.

إن موقف الصين من مسألة الصحراء الغربية ثابت. ويبقى بدون تغيير. وسنواصل المضي قدما من وجهة نظر عادلة وموضوعية، ونؤيد الأمم المتحدة في تشجيع التوصل إلى حل سياسي للمسألة ودعم جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الشخصي كولر. ونشجع كلا الطرفين على بذل جهودهما استنادا إلى قرارات المجلس ذات الصلة والسعي إلى إيجاد حل عادل ودائم ومقبول للطرفين من خلال المفاوضات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر المملكة المتحدة أن تصوت مؤيدة لهذا القرار، ونعتقد أنه يوجه إشارة قوية إلى دعم المجلس في ثلاثة مجالات رئيسية – أولا، دعم إزالة التصعيد ؛ ثانيا، دعم العمل المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية؛ وأخيراً، دعم الهدف الشامل للتقدم نحو حل دائم ومقبول من الطرفين يمنح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نشجع الطرفين على الانخراط الآن في عملية سياسية بروح من الواقعية والتوافق. وتمثل فترة الستة أشهر التي ينص عليها القرار، فرصة ودلالة على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتحقيق التقدم. والمؤشر الآخر هو تعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام، والالتزام الذي أظهره بالفعل، خلال الأشهر الأولى من زيارته، لإيجاد حل. إن المملكة المتحدة تؤيد بقوة جهود المبعوث الشخصي كولر، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية ورئيسها الجديد، السيد كولين ستيوارت. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط بشكل إيجابي خلال

الأشهر القادمة، بما يتماشى مع روح القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) ونصه.

السيد المنيخ (الكويت): سيدي الرئيس، لقد صوتت دولة الكويت مؤيدة لقرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، لقناعتها بأن وجود البعثة، في هذه الظروف أمر في غاية الأهمية، نظرا لإسهام البعثة في تعزيز الاستقرار في المنطقة، ونظرا كذلك لأن القرار الذي صوتنا عليه قبل قليل، يعكس رغبة ممثل الأمين العام في استئناف الحوار السياسي، بين الطرفين، مقدرين في هذا الصدد الجهود التي يقوم بها رئيس وأعضاء البعثة، بهدف تنفيذ ولايتهم على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيهم القرار الذي اعتمدناه للتو. إن دولة الكويت تجدد دعمها الكامل للسيد كولر المبعوث الشخصي للأمين العام، للصحراء الغربية، وذلك في سبيل استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، مفاوضات بدون شروط مسبقة، وبحسن نية، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ومقبول من الطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية، تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات المجلس ذات الصلة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كولين ستيوارت.

إن جمهورية غينيا الاستوائية، التي تدعو دائما إلى الحل السلمي للصراعات، ترحب ترحيبا حارا بتجديد الولاية، وصوتت مؤيدة ل لقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) هـ، لأنها تدرك أن نصه يلزم جميع الأطراف المعنية بمواصلة التقدم نحو عملية سياسية جامدة منذ بعض الوقت دون إحراز تقدم كبير.

ويسعى النص إلى اعتماد تدابير لضمان السلام والأمن في المنطقة، ويطالب بالاحترام الكامل وغير المشروط لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، تحت رعاية الأمين العام، الذي تبذل جهوده الدؤوبة في سبيل تحقيق ذلك. ويستحق البحث عن حل مقبول ومتبادل المنفعة أمرا جديرا بالثناء. ونطلب من المجتمع الدولي دعم هذه الجهود بحزم.

ونغتنم هذه الفرصة لنعترف بالجهود والتضحيات التي قدمتها الأطراف المشاركة في هذا الصراع، الذي احتدم لعقود في القارة الأفريقية، بهدف التوصل إلى حل نهائي ومرضي للطرفين في أقرب وقت ممكن من أجل الوصول في النهاية إلى السلام والاستقرار للشعب الصحراوي، في المنطقة دون الإقليمية.

وقد صوتت غينيا الاستوائية مؤيدة لهذا القرار، مقتنعة بأن المبادرات الجارية يمكن أن تؤدي إلى الحل المنشود للصراع.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تقر كازاخستان بأن هذا الصراع هو أحد أكثر الصراعات التي طال أمدها في أفريقيا وأن آراء الطرفين متباعدة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد بأنه لا بديل عن عملية التوفيق بين المصالح، وتقديم التنازلات والسعي إلى حلول مقبولة من الطرفين دون تأجيج المزيد من المواجهات.

وترحب كازاخستان بالجهود النشطة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، لاستكشاف مواقف الأطراف والسعي إلى إيجاد سبل للتوصل إلى حلول وسط من خلال عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في المنطقة وخارجها. ونعتبر ذلك علامة واعدة، ونشجع السيد كولر على مواصلة مشاركته من خلال مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من أجل توسيع دعمه والتزامه بإعادة إطلاق العملية السياسية بروح ديناميكية جديدة.

تعترف كازاخستان بالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، في الميدان، وصوتت

مؤيدة لتجديد ولايتها للفترة القادمة. ونعرب عن أملنا في أن تتم مضاعفة الجهود الرامية إلى التقارب والمفاوضات خلال فترة الولاية الجديدة.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن اعتماد قرارات بتوافق الآراء بشأن تجديد ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سيبعث برسالة أقوى إلى جميع الأطراف المعنية. كما نفهم أنه ينبغي توحيد الجهود الدولية للنهوض بالمصالحة السياسية في إطار الجهود التي تقودها الأمم المتحدة.

ومن المهم أن يحافظ المجلس على الوحدة، وأن يدعم عمل المبعوث الشخصي، وأن يرسل إشارة واضحة إلى الطرفين.

وأخيرا، فقد أُرسلت رسالة إلى الطرفين مفادها أنه ينبغي الامتناع عن أي تصعيد يمكن أن يعرض للخطر تهيئة الظروف المواتية للعملية السياسية أو التوصل إلى حل مقبول للطرفين يتسق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): صوت وفد بوليفيا مؤيدا للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) نظرا للحاجة إلى إعادة إطلاق العملية السياسية وبغية الإعراب عن دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كولر، ولبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في اضطلاع كل بمهمته وولايته.

كما نعيد تأكيد دعمنا الكامل لمقترح الأمين العام الداعي إلى تنشيط عملية التفاوض عن طريق ضخ دينامية وروح جديدتين فيها من أجل تحقيق حل سياسي عادل ودائم ويقبله الطرفان من خلال عملية تفاوضية، ويؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من كل هذا، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء عدم أخذ أي من المقترحات المقدمة أثناء المفاوضات في الاعتبار. فقد كان الهدف من تلك المقترحات جعل النص أكثر توازنا، استنادا إلى آخر تقرير للأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277)، بغية إعداد قرار يمكن للجميع دعمه دعما كاملا.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء التغيير غير المتوقع الذي أُدخل على النص فيما يتعلق بمدة الولاية. فلم يُناقش ذلك التغيير في أي وقت أثناء عملية التفاوض، ولم يتم التشاور مع وفد بوليفيا في هذا الشأن.

وتعرب بوليفيا، استنادا إلى مبدأ الشفافية، عن قلقها إزاء الطابع التعسفي لتصرفات القائم بالصياغة في هذه الحالة، لأن ذلك يشكل سابقة سيئة على صعيد الممارسات العملية لهذه الهيئة، ويمكن أن يصبح عادة سلبية جدا في الأجل الطويل.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار، الذي يحدد بوضوح إطار وأهداف الولاية الصادرة عن مجلس الأمن إلى الأمين العام لتمكينه من اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال المفاوضات، بهدف الخروج من المأزق السياسي بشأن النزاع المستمر لفترة أطول مما ينبغي. وهذا سيتطلب تجديد عزم والتزام أصحاب المصلحة بالأخذ بزمام مبادرة العملية السياسية، بهدف عقد جولة خامسة من المفاوضات تحت رعاية الأمين العام.

ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود الجادة والصادقة التي بذلتها المملكة المغربية للتوصل إلى حل نهائي للنزاع من خلال اقتراح الحكم الذاتي. ويرحب بلدي بالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي ويشجعهما بقوة على مواصلة العمل من أجل النهوض بإطار للحوار، يمكن أن يفضي إلى إحلال السلام في الصحراء الغربية.

ونرحب كذلك بالدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى الدول المجاورة، والتي تهدف إلى كفالة مشاركتها الحقيقية في تقديم إسهام مثمر في العملية السياسية، بغية إيجاد حل نهائي للأزمة من شأنه أن يعود بالفائدة على جميع بلدان المنطقة.

ونشدد كذلك على أهمية إشراك النساء والشباب في إطار المفاوضات، تمشيا مع القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن.

لقد أعاد المجلس التأكيد على الدور الرئيسي للبعثة، خاصة فيما يتعلق بالامتثال لوقف إطلاق النار والاتفاقات القائمة، فضلا عن الحفاظ على الأمن في جميع أنحاء المنطقة ككل. ويأمل بلدي في أن تبدأ المفاوضات، بناء على الأحكام الواضحة لهذا القرار الجديد، بروح من الصراحة بين الجهات صاحبة المصلحة في سعيها للتوصل إلى حل توفيقي، بهدف التوصل إلى حل نهائي للنزاع.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). ولا ينبغي لحقيقة أنه لم يحظ بتأييد إجماعي في مجلس الأمن أن تصرف أنظارنا عما هو مهم فعلا، وهو استئناف العملية السياسية. فهذا شيء أعتقد أننا جميعا ندعمه، لأن حل هذا النزاع أمر يصب في صالح الناس والطرفين والمنطقة الأوسع.

ولذلك، يجب أن يكون طموحنا المشترك هو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونعيد تأكيد دعمنا الكامل، في هذا الصدد، للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي، رئيس ألمانيا الأسبق هورست كولر. وندعو الطرفين إلى مواصلة الانخراط مع المبعوث الشخصي بحسن نية، ونؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة.

ونسلم بأهمية العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الحفاظ على الاستقرار على أرض الواقع وفي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تقدم سياسي، ونثني على عمل الممثل الخاص للأمين العام كولن ستيوارت.

ونعرب كذلك عن تأييدنا الكامل للبعثة ولموظفيها من النساء والرجال الذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد ليفيكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا باتخاذ القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ونشجع الطرفين على التعاون الوثيق مع المبعوث الشخصي للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لدرء أي احتمال لتصاعد التوترات.

وتكرر بولندا، في ذلك الصدد، تأييدها لإيجاد حل دائم ومقبول وشامل للجميع للنزاع، يُصاغ وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب كذلك عن دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد هورست كولر. ونعتقد أن هناك فرصة للتوصل إلى حل دائم بفضل جهوده المتفانية ومن خلال إجراء مفاوضات مع جميع الأطراف والدول المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

ترى بيرو أن من الضروري تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل دعم العملية السياسية، بغية التوصل إلى حل لمسألة وضع الصحراء الغربية ولتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الصحراوي.

ونرى أن ثمة حاجة ملحة لاستئناف العملية السياسية، تحت رعاية الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام، دون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف تيسير الاتفاق

على حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويمكن أن يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

أخيرا، نعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات التي يواجهها اللاجئون الصحراويون واعتمادهم على المساعدة الإنسانية الخارجية، ونتوقع أن يحسن إحراز تقدم في المفاوضات من حالة حقوق الإنسان والظروف المعيشية لشعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.